جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

السادة /أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة (١) لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم , والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخري.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود وبقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة المركز المالي تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها أهمها علي النحو التالي:-

---

(١) المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) المنعقدة في ٢٠٢٣/١٠/٣٠ .

- تم تحميل مصروفات الفترة بند الأجور النقدية – بمبلغ نحو ٩,٣٧٥ مليون جنيه قيمة نصيب الفترة من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بخلاف التأمينات الإجتماعية الخاصة والبالغ قدرها نحو ١,٤٧٧ مليون جنيه بها تقديريا والتي لا يتم صرفها إلا بعد العرض علي الجمعية العامة العادية للشركة وموافقتها عليها ودون قرار يؤيد ذلك .
- تم تحميل مصروفات الفترة بند ضرائب الدخل بمبلغ نحو ١٢,٤٠٩ مليون جنيه تقديريا دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف علي صحة المبلغ من عدمه في حين لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية , ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ , ١٦).
- تم إضافة مبلغ نحو ٤,١٢٨ مليون جنيه لإيرادات الفترة (خدمات مباعة) قيمة عمولة تخزين , وأجور نقل أقماح مستوردة , أجور نقل أقماح محلية صب مسافة فوق ٢٠٠ كيلو متر حتي ٢٠٢٣/٩/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٣٩٠ ألف جنيه .
- تم تأثير قائمة الدخل بند خامات ومواد ووقود بمبلغ نحو ٤,٩١٤ مليون جنيه تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها منها نحو ٤,٣٨٩ مليون جنيه قيمة كهرباء التشغيل عن الفترة (تقديريا) بأقل من قيمتها البالغة نحو ٥,٩٤٦ مليون جنيه بفرق قدرها نحو ١,٥٥٧ مليون جنيه .
- تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات الخاصة بالعلاج الطبي للعاملين (مزايا عينيه) نحو ٩٠٠ ألف جنيه تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها .
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر علي اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك علي النحو التالي:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن نقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، والمشتراة من الوحدة المحلية للمركز المذكور، وقد ورد إنذار من شركة وادي كوم أمبو بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣ لطلب تنفيذ الحكم رضائيا وأعقبه كتاب من الشركة مؤرخ في ٢٠٢٣/٨/٢٧ إلي السيد الدكتور/ وزير التموين والتجارة الداخلية بطلب وضع الآلية اللازمة لتنفيذ الحكم , وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحـــرر فـي ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقـــاعس الشركـــة فـي إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ٦١ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦, وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة , بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط , ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س , ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه , وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا محدد له جلسة ٢٠٢٣/١١/١٥.
- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط , ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق وحدد له جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٥.

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٤٩,٩٩٠ مليون جنيه مقابل نحو ٥٠,٢٤٧ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٣١,٩٥٤ مليون جنيه وتجدر الاشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠٩ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% منها وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتي ٢٠٢٠/٢٠٢١ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية , ولجان الطعن , و لم تحسم بعد.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٩/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كزم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ومقام بشأنها عدة دعاوي قضائية متبادلة من وضد الشركة صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة وضد الشركة أيضا.

- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢,٠٣٦ مليون جنيه ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

الإستنتاج المتحفظ:

- وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ سبتمبر٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٢٠,١٨٩ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٣٢١,٦٥٦ مليون جنيه) وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس المحتسبة في العام السابق وبقيمة قدرها ٢٥% من قيمة إهلاك العام المالي السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وكذا إهلاك إضافات الفترة بمبلغ إجمالي قدره نحو ٣,٩٢٢ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة , وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها .

- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه (نوفمبر ٢٠٢٣) وبيان ذلك علي النحو التالي :-

- عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢ بتحرير عقد بيع لتلك المساحة.

- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٣٢١٠/٢٨١٢ لسنة ٩٢ ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه (نوفمبر ٢٠٢٣).
- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه (نوفمبر ٢٠٢٣) .

- عدم الانتهاء من تقنين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر و المخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي , والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة.
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الأخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط) .
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير والتي تنازلت عنها شركة مصر للألبان لصالح شركة مطاحن مصر العليا بموجب عقد تنازل ثلاثي الأطراف مؤرخ في ٢٠٠٩/١٠/١٨ وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٧٩,٠٤٣ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ١٦,٤٩٨ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم

لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ وقد قامت الشركة بطرح مناقصة عامة برقم (١٠) لسنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لتنفيذ المرحلة الأولي لتسوية الأرض والأعمال المطلوبة لإنشاء الأسوار والبوابات وتم ترسيتها لشركة العربي للأستثمار العقاري وتسليمه الموقع والبدء في تنفيذ المرحلة الأولي .

- نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أخميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بسعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه وقد اعترضت الشركة على السعر وتم إقامة دعوي قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء بجلسة ٢٠٢٢/٣/٢٤.

- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزواند مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- ظهر رصيد حساب الإنفاق الاستثماري بمبلغ نحو ١٠,١٩٧ مليون جنيه متضمنا مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة قيمة ٢٥% من إجمالي ثمن الأرض المخصصة للشركة بمدينة توشكي الجديدة ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان وإجمالي قيمتها نحو ٣٠,٢١٤ مليون جنيه على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة كما عقد مجلس إدارة الشركة (جلسه استثنائية) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ للموافقة على طلب شراء وتأجير ثلاثة الاف فدان أخرى للسيد/ محمد بن ضحيان بن عبد العزيز عضو مجلس إدارة الشركة بناء على رغبته أيضا.

وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

- تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الواجبة للشراء وطلب تخصيص المقنن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط إستصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة حيث أنه ليس من ضمن أغراض عمل الشركة.
- عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء وكذا عدم توافر خبرات أوكوادر فنية متخصصة بالشركة بنشاط استصلاح واستزراع الأراضي.
- مخالفة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مواد أرقام ٩٧ , ٩٨ , ٩٩ .

وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لذات القانون الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار , والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢".

وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة التي حظرت علي عضو مجلس إدارة الشركة أي تعاملات معها.

- تم إستلام الأرض (٢٠٠٠ فدان) في يناير ٢٠٢٣ والبدء في إحتساب فترة الإستصلاح (السماح) والتي هي مدة تنفيذ المشروع وقدرها ثلاث سنوات وإلا يتم سحب الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال حتى تاريخه (نوفمبر ٢٠٢٣).

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١٩٢,٨٣٦ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا كما تم تقييمه بمعرفة الشركة طبقا للأسس المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٩٣ألف جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨).
- وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة والتي تنص على أن " يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلي مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية ".

- بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٣/٩/٣٠ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ١٩٨٣٠٤ طن قمح (مستورد , محلي) مختلف الدرجات قيمتها نحو ١٩٩٥ مليون جنيه طبقا لما ورد بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ وكمية نحو ٧٠٧٦ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة وقيمتها نحو ٨٧ مليون جنيه تم اثبات أرصدتهم دفتريا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ١٣٠,٨٣٣ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,١٨٤ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٥٩,٢٢٠ مليون جنيه علي (غير طبيعة الحساب المذكور) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه مكون عنها مجمع إضمحلال لبعض عملاء تسويق الدقيق الفاخر ٧٢% .

- عدم إجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٩٩,٢٨٦ مليون جنيه مدينا , ٣٠٤,٩٠٤ مليون جنيه دائنا , كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧ والتي أسفرت عن الخلافات والتحفظات التالية :-
  - أحقية الشركة في رد قيمة مخالفات بنحو ٩٧٩ ألف جنيه لحين البت في التظلمات المقدمة من الشركة في هذا الشأن (مخالفة نسب العينات لبعض المطاحن) .
  - رد مبلغ الغرامة الموقعة على الشركة نحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيدين / خالد عبد الحميد , ومحمد الضوي وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .
  - الغرامة الموقعة على مطحن طهطا (خلال شهر مايو ٢٠٢٣) وأسس احتسابها والبالغ قيمتها نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه.

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل نحو ٦,٣٦٢ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٤٦٣ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلي :-
  - نحو ١,٤٩٤ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة , ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الآخر ترك العين المؤجره.

- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة الأقساط دون الالتزام بالسداد ، وقامت الشركة برفع عدة جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .
- نحو ٨٦٠ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري وحدات الاستثمار العقاري الأخري بالشركة.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٤٥,٧٠٨ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,١٧٠مليون جنيه منها نحو ٤٤,٠٤٠ مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء عليها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم منها الإستيلاء على المال العام , التزوير في محررات رسميه ,العش والتدليس طبقاً لما أسفرت عنها اعمال اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي رقم ١٥١٤ لسنة ٢٠٢٣ ك . شمال سوهاج ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه (نوفمبر ٢٠٢٣) .
- نحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد , ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا , تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وتحفظت الشركة بالمطابقة مع الهيئة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة ومرفوع بشأنهما عدة دعاوي قضائية مازلت متداولة.
- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالي ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والوارد بها مطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ ومقامة ضده الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ ألف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض ولم يحدد جلسة حتى تاريخه (نوفمبر ٢٠٢٣) .

- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٢٦٢,٧٧٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٩٠٠ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة .
- عدم إدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حساب باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد بلغ نحو ١,٢٥٩مليون جنيه بالسالب , ٤٩٢ جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية موسم ٢٠٢٣ دون الإفصاح عن ذلك بالايضاحات المتممة للقوائم المالية.

- تضمن حساب الموردين المدين نحو ١٨٠ ألف جنيه (مدين) قيمة مستحق للشركة طرف شركة الحديد والصلب المصرية لتوريد ألواح صاج وزوايا وتبين أنه تم تصفية شركة الحديد والصلب نهائيا دون توريد مشمول أمر التوريد ومكون عنها مخصص بكامل القيمة كما تم إقامة دعوي قضائية برقم ١٨٥٦ لسنة ٢٠٢٢ م .ك جنوب القاهرة حكم فيها لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٤ بإلزام الشركة القابضة للصناعات المعدنية بسداد المبلغ وتم الإستئناف من قبلها برقم ٧٧ لسنة ١٤٠ س. ع القاهرة حكم فيه لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢٣/٣/٢٦ دون تنفيذ الحكم حتي تاريخه (نوفمبر ٢٠٢٣).

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٣/٩/٣٠ نحو ٣٣٧,٣٥١ مليون جنيه بنسبة ٤٨٢% من رأس المال المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو٧٤٦ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلي عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها علي حساباتها المختصة.

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ٤٢,٧٤٤ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ١١,٢٩٤ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة نحو ٣١,٤٥٠ مليون جنيه وبنسبة تطور قدرها نحو ٣٦% وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في إيرادات إستثمارات مالية , إيرادات وأرباح أخري , إيرادات تمويلية بنحو ١٦,٤٢٤ مليون جنيه وبنسبة ٢٩% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ نحو ٥٥,١٥٣ مليون جنيه .

- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد كما تجدر الإشارة إلى عدم موافاتنا بقوائم التكاليف لكافة أنشطة الشركة عن الفترة الأمر الذي لم نقف معه على نتائج أعمال تلك الأنشطة وكذا تكلفة طحن (تمويني , فاخر) وتكلفة تصنيع جوال الخبز بوحدات الشركة المختلفة وباقي عناصر التكلفة.
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلي النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلي إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلي مصر الرقمية.

- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالإفصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:
  - كافة الاصول المتوقفة وكذا المعطلة جزئيا.
  - حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
  - الافصاح عن أرصدة العميل الرئيسي للشركة وهو الهيئة العامة للسلع التموينية عن تعاملاتها مع الشركة والبالغ أرصدتها بنحو ٩٩,٢٨٦ مليون جنية مدينا , بنحو ٣٠٤,٩٠٤ مليون جنيه دائنا .
  - تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
  - بيان الكميات المطحونة خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - أهم القضايا المتداولة بين الشركة والغير خاصة الدعاوي القضائية المتبادلة مع شركة وادي كوم أمبو والتي خسرتها الشركة بسداد مبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كوم أمبو والريع المقدر عنها بنحو ٣٢ مليون جنيه .
  - فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ٢٠٩ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
  - تاريخ وسلطة اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧) .
  - الإفصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ , ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.

- عدم تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي للشركة بشأن هيكل المساهمين حيث تضمنت مساهمة إتحاد العاملين المساهمين في رأس مال الشركة تبلغ نحو ١٠٣٢١٦٤ سهم قيمتهم الأسمية ١٠٣٢١٦٤١٠ جنيه بنسبة ١٤,٧٤٥% من رأس مال الشركة في حين أن مساهمة الاتحاد المذكور في رأسمال الشركة وفقا لأخر هيكل رأس مال للشركة والوارد من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٧ يبلغ نحو ١٣٨٦٩٤٧ سهم بقيمة إسمية قدرها ١٣٨٦٩٤٧٠ جنيه بنسبة ١٩,٨١٤% من رأس مال الشركة.
- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج , قنا , الأقصر.

تحريراً في : ٤٥ / ١١ /٢٠٢٣

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب/ عصام زكريا محمد)